Document: EB 2013/109/R.5
Agenda: 4(iii)
Date: 13 September 2013
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثامنة والسبعين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani Muthoo
القائم بأعمال مدير مكتب التقييم المستقل
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة بعد المائة
روما، 17–19 سبتمبر/أيلول 2013

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثامنة والسبعين

1- يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها الثامنة والسبعين التي انعقدت بتاريخ 5 سبتمبر/أيلول 2013.

2- شارك في الدورة جميع أعضاء لجنة التقييم (البرازيل، ومصر، وفنلندا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، واليابان، ونيجيريا، والنرويج). كما حضرها مراقبون من الصين وفرنسا، وأستراليا كدولة غير عضو في الصندوق بصفة مراقب. وشارك في اجتماعات اللجنة القائم بأعمال دائرة إدارة البرامج؛ والقائم بأعمال مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ والقائم بأعمال سكرتير الصندوق؛ ونائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة العمليات المالية؛ ونائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة خدمات المنظمة؛ ونائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

3- ضم جدول الأعمال ثمانية بنود للمناقشة، وهي التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) محاضر دورات لجنة التقييم؛ (4) التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق المؤسسية وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق: مصفوفة التوصيات الخاصة بكفاءة الهيئات الرئاسية في الصندوق؛ (5) خطة العمل المعدلة بشأن تعزيز كفاءة الصندوق، وتعليقات من مكتب التقييم المستقل في الصندوق عليها؛ (6) عرض بطريقة Powerpoint عن الدروس المستفادة من تقييمات نظم الرصد والتقييم؛ (7) التقرير النهائي للجنة التقييم عن زيارة اللجنة القطرية إلى فييت نام؛ (8) مسائل أخرى.

4- **اعتماد جدول الأعمال.** ناقشت اللجنة وتبنت جدول أعمال دورتها الثامنة والسبعين. وتم إدراج ثلاثة بنود تحت مسائل أخرى وهي: (1) العملية التي تتعلق بتعديل سياسة التقييم؛ (2) عرض تقرير سنوي للجنة التقييم على المجلس التنفيذي؛ (3) الوصول إلى دورات المجلس التنفيذي.

5- **محاضر دورات لجنة التقييم.** ناقشت اللجنة الوثيقتين EC 2013/78/W.P.2 وEC 2013/78/W.P.3 اللتين تتضمنان محاضر الجزء الافتتاحي من الدورة السادسة والسبعين للجنة التقييم، والدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم بأكملها. وقد تم تبني المحاضر هذه بدون أية تعديلات إضافية.

6- طلب أحد الأعضاء إيضاحا حول التوقيت المتصور لعرض النتائج الناجمة عن التقييم المؤسسي لإنجازات تجديدات الموارد في الصندوق. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق بأن هذا البند مدرج للعرض في الدورة التاسعة والسبعين للجنة التقييم. وسوف يعرض التقرير النهائي في الدورة الثمانين، قبل عرضه على الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2013.

7- **التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق المؤسسية وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق: مصفوفة التوصيات الخاصة بكفاءة الهيئات الرئاسية في الصندوق.** نظرت لجنة التقييم في مصفوفة التوصيات. ويرد في الملحق الأول بهذه الوثيقة نسخة معدلة منها تعكس مداولات اللجنة.

8- **خطة العمل المعدلة بشأن تعزيز كفاءة الصندوق وتعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق عليها.** رحبت لجنة التقييم بخطة العمل الموحدة بشأن تعزيز كفاءة الصندوق التشغيلية والمؤسسية مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليها. وقد أثنت إدارة الصندوق على الرد الإيجابي على نتائج التقييم وعلى الجهود

التي بذلت لتحسين كفاءة وفعالية الصندوق. وشكر الأعضاء مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تعليقاته البناءة وعبروا عن اتفاقهم العريض مع التعليقات التي أوردها مكتب التقييم المستقل على خطة العمل. وقد أثار أعضاء اللجنة عددا من القضايا، بما في ذلك:

(أ) **مضامين التكاليف التي تنطوي عليها خطة العمل**. استجابة لتساؤلات أثارها بعض الأعضاء، وفرت إدارة الصندوق معلومات إضافية عن التكاليف ذات الصلة بتنفيذ خطة العمل، بما في ذلك تفاصيل عن تكاليف التعديل لمرة واحدة. ومن الجدير بالذكر أن تحسين الكفاءة والأداء يتطلبان بالضرورة استثمارات، وقد ينجم عنها تكاليف متكررة وبخاصة فيما يتعلق بالحلول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ب) **وفورات ومكاسب إضافية في الكفاءة**. عبر بعض الأعضاء عن موافقتهم على الملاحظة التي أوردها مكتب التقييم المستقل في الصندوق المتعلقة بالحاجة إلى تحديد الفرص المتاحة للوفورات ومكاسب الكفاءة. وبهذا الصدد، فقد أشارت إدارة الصندوق إلى أنه من المتصور تحقيق مكاسب في الكفاءة بالمعنى المالي ولجهة الأثر والأداء، وأنه سيتم إتاحة معلومات ملموسة أكثر بهذا الصدد للهيئات الرئاسية من خلال آليات الإبلاغ المرحلية المتوقعة في خطة العمل، وهي التقارير عن الكفاءة الإنمائية للصندوق، وتقارير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة.

(ج) **الانتقائية المواضيعية والقطرية (بما في ذلك الانتقائية الجغرافية ضمن البلدان)**. فيما يتعلق بالشواغل التي أثيرت فيما لو كان الصندوق "ينتشر بصورة واسعة أكثر من اللازم مما قد يجعله ضحلا"، أوضحت الإدارة بأن الانتقائية المواضيعية تتواءم مع كل من الإطار الاستراتيجي للصندوق واستراتيجياته القطرية بهدف الاستجابة بأفضل السبل للاحتياجات القطرية. وفيما يتعلق بالانتقائية القطرية، سيتم السعي للحصول على توجيهات المجلس التنفيذي بهدف الوصول إلى أفضل توازن بين قضايا الكفاءة، والتي يمكن أن تعني التقليص من عدد البلدان التي تتلقى القروض من الصندوق خلال دورة معينة، والإخلاص بصورة فعلية لمهمة الصندوق المتمثلة في دعم السكان الريفيين الفقراء على مستوى العالم بأسره. وقد سلط أحد الأعضاء الضوء على الحاجة إلى النظر في القضايا الانتقائية الجغرافية ضمن بلد ما بهدف استدامة الأنشطة الإنمائية المنفذة.

(د) **توسيع النطاق**. جرى عرض بعض التعليقات الخاصة بالحاجة إلى التركيز على توسيع نطاق المدخلات والمخرجات، أي تعبئة الموارد الإضافية واجتذاب التمويل المشترك والتمويل الموازي منذ البداية بهدف الوصول إلى ترويج أفضل للنهج الناجحة والابتكارية بأسلوب مستدام. كذلك فقد اعتبرت أهمية الشراكات والحاجة إلى أن يقوم الصندوق بإدخال تحسينات أكثر على أدائه مفتاحا لتوسيع النطاق.

(هـ) **الاستعانة بالمستشارين الخارجيين مقابل الخبرات في المنظمة**. وافقت إدارة الصندوق مع مكتب التقييم المستقل على الحاجة إلى توسيع الخبرات في المنظمة في الأنشطة الجوهرية مع ترشيد استخدام المستشارين. وأضافت الإدارة أنه لا بد من التوضيح أن استخدام المستشارين الخارجيين يخضع لرصد نشط وأن الخطة الاستراتيجية لقوة العمل في الصندوق للسنوات القادمة سوف تركز أيضا على تحسين إجراءات التعيين الخاصة بالاستعانة بالمستشارين. وأما الهدف من ذلك فيتمثل في بناء الخبرات فيما يتعلق بالأنشطة الجوهرية في الصندوق والحد من الاستعانة بالمستشارين الخارجيين لكي يقتصر على القضايا الأكثر خصوصية و/أو الغير جوهرية.

(و) **نظام تسجيل الوقت.** بناء على توصية من التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، وفيما يتعلق بنظام تسجيل الوقت الذي لم يظهر في خطة العمل، أوضحت إدارة الصندوق بأن هذه التوصية قد تم التطرق إليها بالفعل استجابة للالتزامات الواردة بموجب التجديد التاسع لموارد الصندوق. وتتحرى الإدارة أفضل السبل وتنظر في الحل الملائم والإطار الزمني المناسب لتنفيذ مثل هذا النظام.

(ز) **تقييم الأداء.** كما تمت الإشارة إليه أنه في حين أن نظام تقييم أداء الموظفين موجود في الصندوق، إلا أن العمل جار على الترويج لتغيير ثقافي ضروري للاستفادة من هذا النظام على أفضل وجه ممكن، بما في ذلك من خلال الدعم النشط للمدراء الذين يتعاملون مع الأداء الرديء وتصميم إطار للمكافآت والاعتراف للتشجيع على الأداء الجيد.

(ح) **الانخراط مع البلدان المتوسطة الدخل.** سلط العديد من الأعضاء الضوء على أهمية التطرق لاحتياجات البلدان المتوسطة الدخل واستجابة الصندوق لهذا الموضوع، لا سيما على ضوء الروابط المتبادلة لهذا الموضوع مع تعبئة الموارد الإضافية. والعمل جار بهذا الصدد وكذلك من خلال الإعداد أيضا لمناقشات هذا الموضوع خلال مشاورات التجديد العاشر للموارد. وقد رحب الأعضاء بالاستثمار المخطط له في استعراض وتحليل الأدوات الحالية كخطوة مؤدية لتصميم أدوات جديدة ملائمة. وحث أعضاء اللجنة إدارة الصندوق على تأصيل هذه الأدوات ضمن استراتيجية واضحة للبلدان المتوسطة الدخل والعمل بصورة سريعة لضمان أهمية التركيز على أن دور الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل هو من الأمور التي يجب الإبقاء عليها وتعزيزها. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه سيوفر موجزا تقييميا حول البلدان المتوسطة الدخل في بدايات عام 2014، ومن الممكن الاستعانة بهذه الوثيقة ليستنير بها نهج الصندوق واستراتيجيته بشأن البلدان المتوسطة الدخل.

(ط) **جودة خدمات الدعم والإشراف عليها.** مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاستراتيجية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجودة، فقد دعا أحد أعضاء اللجنة لاستراتيجية شاملة لتعزيز كفاءة خدمات الدعم.

(ي) **نظام إدارة النتائج والأثر ونظم الرصد والتقييم.** مع الأخذ بعين الاعتبار أن قضايا النظم الضعيفة للرصد والتقييم والحاجة إلى تحسين قواعد البيانات لأغراض نظام إدارة النتائج والأثر هي من المواضيع المتكررة، فقد أشارت إدارة الصندوق إلى أن العمل جار بالنسبة لهاتين المسألتين ومن المقرر استكمال التحسينات في منهجية نظام إدارة النتائج والأثر بحلول نهاية العام. وهي تهدف إلى ضمان نظام أكثر متانة من الناحية المنهجية يكون أكثر اتساقا مع النظم القطرية. وأما فيما يتعلق بموضوع الرصد والتقييم، فقد تم التطرق إلية بصورة نشطة من خلال الدراسات حول تقييم الأثر بغرض تحديد الحلول الملموسة في هذا الصدد.

9- ونظرا للروابط الواضحة بين عمليتي الميزانية والإصلاح، فقد اقترح بعض الأعضاء إمكانية عقد اجتماع مشترك للجنتي التقييم ومراجعة الحسابات لمناقشة خطط العمل المعدلة بتفصيل أكبر. وأشير إلى أن لجنة التقييم قد زودت بخطة عمل متكاملة ومعززة مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليها كخلفية لمداولاتها عن الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق وميزانيته. كذلك فقد أشير إلى أن رئيس لجنة

التقييم سوف يحضر الاجتماع التالي للجنة مراجعة الحسابات، ويمكن أن يعرض مداولات لجنة التقييم بشأن خطة العمل وأثرها على مقترح الميزانية.

10- **تم الاتفاق على أنه وبهدف تيسير المشاورات الثنائية بين ممثلي الدول الأعضاء في المجلس وإدارة الصندوق، فإن الأمانة العامة سوف تعلم أعضاء المجلس بالأشخاص المرجعيين الذين يمكن الاتصال معهم بشأن المواضيع المتنوعة التي تمت تغطيتها في خطة العمل.**

11- **عرض بطريقة الـ PowerPoint عن الدروس المستفادة من تقييمات نظم الرصد والتقييم.** نظرت اللجنة في عرض بطريقة الـ PowerPoint قدمه مكتب التقييم المستقل في الصندوق بعنوان: الرصد والتقييم – تحد مستمر، بناء على طلب الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم.

12- وشكر أعضاء اللجنة مكتب التقييم المستقل على هذا العرض، وشكروا الإدارة على نهجها في تحسين أداء الصندوق من جهة الرصد والتقييم. واعترف أعضاء اللجنة بالتحديات التي يواجهها الصندوق والتي يتشاطرها مع جهات مانحة ثنائية ومتعددة أخرى.

13- وأشار أحد الأعضاء إلى أن تقسيم المسؤوليات بين وظيفتي تصميم المشروع والرصد والتقييم قد تم تحديده كعامل محتمل من قبل منظمات مثل الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. والمواد التي خرجت بها هذه المنظمات بهذا الصدد قد تكون قيّمة بالنسبة للصندوق.

14- وأثير سؤال حول الاستخدام المحتمل لأموال المنح لتوليد اهتمام أكبر بتعزيز الرصد والتقييم كأداة من أدوات إدارة المشروعات بما يتماشى مع الأموال المتصور رصدها للدول الهشة. وأوضحت إدارة الصندوق بأن أموال المنح تستخدم في الوقت الحالي لتعزيز وظيفة التقييم، ولكن توسيع ذلك ليصل إلى الرصد قد يطرح تحديات مخصوصة.

15- **مسودة تقرير لجنة التقييم حول الزيارة القطرية لفييت نام.** نظرت لجنة التقييم في تقرير رئيس لجنة التقييم عن زيارتها لفييت نام. ورحبت لجنة التقييم بالتقرير وسلطت الضوء على أهمية التوصيات الواردة فيه محاولة لفت الانتباه على وجه الخصوص إلى الفقرات 31-39 لأن هذه المواضيع تشكل أهمية استراتيجية للصندوق.

16- وناقشت اللجنة بصورة أبعد فيما لو كان لا بد من الخروج بتوصية محددة للمجلس التنفيذي حول عدد أعضاء اللجنة الذين سيتم إشراكهم في الزيارات الميدانية المستقبلية للمجلس التنفيذي.

17- **واقترح رئيس اللجنة أن يتم اقتراح أربعة أعضاء من اللجنة، واحدا من كل قائمة من القوائم الثلاث، وعضو واحد يقوم بتسديد نفقاته بنفسه، على المجلس التنفيذي. وعلى الرغم من أن بعض الأعضاء دعموا توصية رئيس لجنة التقييم هذه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.**

18- **مسائل أخرى.** هناك ثلاث مسائل تم عرضها على اللجنة تحت بند مسائل أخرى، وهي:

(أ) **عملية تعديل سياسة التقييم.** تم استذكار أن المجلس التنفيذي قد وافق على الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة العمل الخاصة بتعيين مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق بخصوص قيام لجنة التقييم باستعراض سياسة التقييم المعدلة في الصندوق، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات تعيين مدير مكتب التقييم المستقل فيها بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير مجموعة العمل هذه.

وتماشيا مع العملية التي اتبعت عند تعديل سياسة التقييم عام 2003 و2011، اقترح القائم بأعمال مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن يقوم المكتب بأخذ زمام المبادرة في تعديل السياسة (على شكل تعديل على السياسة التي تم تنقيحها عام 2011) بالتشاور مع إدارة الصندوق، وباقتراح تغييرات إضافية (في مجالات خلاف إجراءات اختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، كلما وأينما دعت الحاجة)، وذلك نتيجة للخبرة المكتسبة لتنفيذ السياسة منذ الموافقة عليها في مايو/أيار 2011. وكما وافق عليه المجلس، فإن التعديلات التي ستدخل على سياسة التقييم لعام 2011 سوف تعرض على المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2013.

(ب) **عرض تقرير سنوي للجنة التقييم على المجلس التنفيذي.** اقترح رئيس لجنة التقييم أن يتم إعداد تقرير سنوي واحد للجنة التقييم لعرضه على المجلس التنفيذي في دوراته التي تعقد في أبريل/نيسان من كل عام. وسوف يوجز هذا التقرير القضايا الاستراتيجية الرئيسية التي نظرت فيها اللجنة في دوراتها خلال العام السابق، وسيبني التقرير السنوي للجنة التقييم هذا على العناصر الرئيسية الواردة في التقارير الإفرادية التي يرفعها رئيس لجنة التقييم بعد كل دورة من دورات اللجنة على مدى السنة ذات الصلة.

وبهدف النظر في هذا الاقتراح، وبالإضافة إلى عملية إدخال التعديلات على سياسة التقييم في الصندوق، فقد اقترح رئيس اللجنة أن تعقد هذه اللجنة معتكفا لتيسير المداولات الخاصة بهذه المواضيع. ووافقت اللجنة على احتمال تنظيم مثل هذا المعتكف قبل نهاية عام 2013 (ربما في أكتوبر/تشرين الأول). وسيتم عقد دورة إضافية مخصصة لتعديل سياسة التقييم حسب الاقتضاء في عام 2013.

(ج) **الوصول إلى دورات المجلس التنفيذي.** حث ممثل ألمانيا بشدة على إفساح المزيد من المجال لعدد أكبر من مجرد شخص واحد عن كل دولة عضو من أعضاء المجلس لحضور دورته القادمة في سبتمبر/أيلول إذا أخذنا بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة من الوفود التي تعتزم المشاركة في المجلس. وقد دعم أعضاء آخرون هذا الطلب، وأشارت الأمانة العامة إلى أن ذلك يتطلب موافقة المجلس التنفيذي لأنه ينطوي على تعديل النظام الداخلي للمجلس. **وسيتم إعلام رئيس المجلس التنفيذي بهذا الطلب والسعي للوصول إلى حل بشأنه للسماح بأعداد إضافية من ممثلي الدول الأعضاء للوصول إلى قاعة اجتماعات المجلس التنفيذي. وإذا كان ذلك ممكنا بدءا من دورة سبتمبر/أيلول 2013.**

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
مجلس المحافظين	إعادة النظر في تواتر دورات مجلس المحافظين	الفقرة 108: "ومع ذلك، فإن التقييم يثير مسألة ما إذا كان من الضروري الاستمرار في عقد دورات مجلس المحافظين على أساس سنوي. فانعقاد مجلس المحافظين الأقل تواتراً (على سبيل المثال مرة كل سنتين) سيوفر المزيد من الموارد ولا يتطلب من أعضائه سوى تفويض بعض الوظائف المتكررة إلى المجلس التنفيذي (على سبيل المثال الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق سنويا)."	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "دورات مجلس المحافظين. تم التعبير عن وجهات نظر متفاوتة فيما يتعلق بتواتر دورات مجلس المحافظين، أي فيما إذا كان يتوجب أن تعقد هذه الدورات سنويا، أو مرة كل سنتين. وقد اقترح بعض الأعضاء أنه، وعلى الأقل في السنوات التي تشهد مشاورات لتجديد موارد الصندوق، يمكن الاستغناء عن دورة مجلس المحافظين. وردت الإدارة بقولها أنه وحسب رأي الإدارة فإن الدورات السنوية لمجلس المحافظين ضرورية لأنها توفر فرصة نادرة لجميع الدول الأعضاء للتواصل والتفاعل مع الإدارة ومع بعضها البعض، كما أنها توفر مناسبة للترويج لأصحاب الحيازات الصغيرة وضمان وجودهم على جداول الأعمال الدولية. وكان هنالك دعم واسع للحاجة إلى إجراء دراسة حول الدور والأهداف والقيمة المضافة لدورات مجلس المحافظين بحيث تحلل هذه الدراسة الميزات والعيوب المتعلقة بفعالية التكاليف للإبقاء على نمط البرمجة الحالي، أو تغيير تواتر الدورات، والنظر في كيفية جعل مجلس المحافظين أكثر استراتيجية. وتم التذكير بأنه من المخطط أن ينظر المنسقون والأصدقاء في هذه المسألة." محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية:	المداولات: بالاستناد إلى المناقشات التي دارت أثناء الدورة السابعة والسبعين للجنة، توصي اللجنة بإجراء دراسة حول الدور والأهداف والقيمة المضافة لدورات مجلس المحافظين. يجب أن تحلل هذه الدراسة الميزات والعيوب المتعلقة بفعالية التكاليف للإبقاء على النمط الحالي، أو تغيير تواتر الدورات، والنظر في كيفية جعل مجلس المحافظين أكثر استراتيجية. واقترح أن تتضمن هذه الدراسة مسحا لآراء غير الأعضاء في المجلس التنفيذي. الإطار الزمني والخطوات التالية: مع الأخذ بعين الاعتبار أن التخطيط جار لدورتي المجلس في عام 2014 وعام 2015، اقترحت اللجنة أن يجري مكتب التقييم المستقل في الصندوق دراسة في عام 2014، مع اهتمام خاص بالمضامين على ميزانية مكتب التقييم لعام 2014. وسوف تعرض نتائج هذه الدراسة على دورة مستقبلية من دورات لجنة التقييم، قبل عرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها، ومن ثم تبني مجلس المحافظين

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
			– تواتر عقد اجتماعات مجلس المحافظين، والذي يمكن الأخذ به مع المنسقين والأصدقاء؛ ... وقد سلط الأعضاء الضوء، وحسب وجهة نظرهم، على أن يستمر مجلس المحافظين في الانعقاد على أساس سنوي." *ملحوظة: ونظرا لتفاوت وجهات النظر حول هذا الموضوع فقد تقرر أن يتم وضع هذه المسألة للنظر فيها في اجتماع المنسقين والأصدقاء الذي سيعقد في سبتمبر/أيلول.*	للتوصيات ذات الصلة بهذا الشأن.
	استعراض شكل دورات المجلس – التوازن بين التسيير ومناقشة القضايا الزراعية	الفقرة 107."تطور شكل مجلس المحافظين على مر السنين، وتم توجيه المزيد من الاهتمام وإعطاء المزيد من المساحة لتنظيم حلقات النقاش واللقاءات الجانبية حول المواضيع الرئيسية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية في العالم. ويحظى ذلك بتقدير العديد من الدول الأعضاء، غير أنه خفض الوقت المخصص لقضايا التسيير وبنود الأعمال ذات الصلة."	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "كان هنالك دعم واسع للحاجة إلى إجراء دراسة حول الدور والأهداف والقيمة المضافة لدورات مجلس المحافظين بحيث تحلل هذه الدراسة الميزات والعيوب المتعلقة بفعالية التكاليف للإبقاء على نمط البرمجة الحالي، أو تغيير تواتر الدورات، والنظر في كيفية جل مجلس المحافظين أكثر استراتيجية. وتم التذكير بأنه من المخطط أن ينظر المنسقون والأصدقاء في هذه المسألة." *ملحوظة: من المخطط له عرض هذه القضية للنظر فيها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المقرر عقده في سبتمبر/أيلول.*	كما هو وارد أعلاه

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
	التفويض ببعض الوظائف المتكررة إلى المجلس التنفيذي (بما في ذلك الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق)	الفقرة 108. "فانعقاد مجلس المحافظين الأقل تواتراً (على سبيل المثال مرة كل سنتين) سيوفر المزيد من الموارد ولا يتطلب من أعضائه سوى تفويض بعض الوظائف المتكررة إلى المجلس التنفيذي (على سبيل المثال الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق سنويا)." الذيل الأول، الفقرة 167. "وافق غالبية الذين أجابوا على المسح المقدم لأعضاء المجلس التنفيذي بصورة كاملة أو جزئية على إمكانية التفويض بالموافقة على الميزانية السنوية إلى المجلس التنفيذي كما هو وارد أعلاه ..."	محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: ... تفويض المجلس التنفيذي بسلطة الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق."	المداولات: مع الأخذ بعين الاعتبار المفاضلات المتأصلة في أي زيادة في مستوى مناقشات المسائل السياساتية و/أو الحد الممكن من تواتر انعقاد دورات مجلس المحافظين، توصي لجنة التقييم المنسقين والأصدقاء بمناقشة هذه القضايا والخروج بتوصيات لعرضها على المجلس التنفيذي. الإطار الزمني والخطوات التالية: توصي لجنة التقييم بأن تكون مناقشة هذا الموضوع في اجتماع مستقبلي من اجتماعات المنسقين والأصدقاء.
المجلس التنفيذي	استعراض جداول أعمال المجلس بغرض التركيز على النتائج والسياسات والاستراتيجيات والتقييمات والدروس والمستفادة	الفقرة 112: "الاجتماعات تنظم بعناية وتعتبر رئاسة المجلس الحالية قوية. على أن التقييم وجد أن جداول أعمال المجلس طموحة أكثر من اللازم، وهي لا تتيح إلا مساحة صغيرة نسبيا لمناقشة النتائج والسياسات والاستراتيجيات، وللتقييم والدروس المستفادة، بالمقارنة مع حجم المناقشة المخصصة للعملية وللوثائق الخاصة بالمدخلات. وكان التقييم الخارجي المستقل قد خلص إلى استنتاج مماثل وأوصى بإحداث تحول في التوازن نحو النوع الأسبق من المواضيع." الذيل الأول، الفقرة 170. "**ساعد التواتر المنخفض لاجتماعات المجلس التنفيذي على إبقائها عالية التركيز**.	محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "وطلبت ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعكس محاضر دورة المجلس التنفيذي عدم موافقة بلادها على قصر إشراك الهيئات الرئاسية في الصندوق على القضايا الاستراتيجية فقط، كما تم اقتراحه بموجب التوصية 6 من التقييم على مستوى المنظمة للكفاءة المؤسسية في الصندوق. وعبرت عن دعمها لاستجابة الإدارة للتقييم المؤسسي في هذا الصدد." محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**فعالية دورات المجلس التنفيذي**.	المداولات: أكدت اللجنة مجددا على أن هذا الموضوع مترابط ومتداخل بصورة كبيرة مع التوصيات ذات الصلة بمجلس المحافظين. وتوصي االجنة بإجراء المزيد من المداولات حول هذا الموضوع من قبل المنسقين والأصدقاء، بما في ذلك التفكير في القضايا الاستراتيجية ذات الصلة، مثل إمكانية عقد اجتماع غير رسمي مخصص مع رئيس الصندوق للنظر في القضايا الاستراتيجية، وإمكانية عقد ندوات دراسية عن المعلومات الأساسية الخاصة بالقضايا التي تتصف

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
		... إلا أن الحقيقة تبقى بأن هنالك مساحة صغيرة نسبيا لمناقشة النتائج والسياسات والاستراتيجيات والتقييمات والدروس المستفادة مقارنة مع حجم المناقشات المخصصة للعمليات والوثائق الموجهة نحو المدخلات. وتعد الحاجة للتركيز على القضايا الرئيسية في الوقت القليل المتاح من الأمور التي يتوجب على المجلس التوقف عندها والتفكير بها مليا."	... عبرت اللجنة عن رغبة مشتركة بتحري السبل لجعل دورات المجلس التنفيذي أكثر فعالية واستراتيجية. وعلق أحد الأعضاء عن قيمة محتملة لإجراء مسح بين موظفي الصندوق للتأكد من وجهات نظرهم حول دور المجلس التنفيذي؛ واقترح آخر إمكانية تشكيل مجموعة عمل للنظر في مجالات محتملة لمكاسب في الكفاءة. كما قدم اقتراح من أحد الأعضاء بأن تضاف دورة أخرى إلى التقويم السنوي للمجلس لضمان النظر في القضايا بعمق كاف. وشدد الأعضاء على أهمية تلقي الأعضاء لوثائق الدورة في وقت مناسب لتسهيل استعراضها بشكل شامل من قبل العواصم. علاوة على ذلك، فإن تنظيم معتكف للمجلس التنفيذي مع رئيس الصندوق وإدارته ومكتب التقييم المستقل من شأنه أن يوفر الفرصة لتفكير ذاتي أعمق بدور وأداء المجلس. وأثيرت تساؤلات حول ما إذا كان من المستصوب أن يكون رئيس الصندوق هو أيضا رئيس المجلس."	بتعقد فني مخصوص، والحاجة إلى المزيد من التركيز على القضايا الاستراتيجية في الوثائق المعروضة على المجلس التنفيذي، ويمكن النظر في هذا الموضوع في الدراسة المذكورة أعلاه. الإطار الزمني والخطوات التالية: توصي اللجنة بأن يكلف المنسقون والأصدقاء بمناقشة هذه القضايا والخروج بتوصيات لعرضها على المجلس التنفيذي.
	تفويض رئيس الصندوق بصلاحيات الموافقة على القروض والمنح الجديدة	الفقرة 113. وتتمثل إحدى طرق تحرير المساحة على جدول أعمال المجلس في تفويض السلطة إلى رئيس الصندوق فيما يتعلق بالموافقة على القروض والمنح. ويمكن وضع نظام يمكن المجلس من إجراء مناقشة بشأن مشروع مبتكر بشكل خاص أو له أهمية أخرى، بما في ذلك الأهمية السياسية والمصلحة، ولكن هذا من شأنه أن يكون الاستثناء وليس القاعدة. ويتفق ذلك مع توصية التقييم الخارجي المستقل ومن شأنه أن يؤدي إلى وفورات في التكاليف، بما في ذلك في تكاليف ترجمة الوثائق.	محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: ... تفويض رئيس الصندوق بصلاحية الموافقة على المشروعات والبرامج؛ ... وعبرت [ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية] عن عدم دعمها الاقتراح القائل بتفويض رئيس الصندوق بالموافقة على جميع القروض والمنح، لأن الموافقة على الموارد المخصصة	المداولات: أكدت لجنة التقييم مجددا على المفاضلات المذكورة أعلاه وأظهر بعض الأعضاء استعدادهم للنظر في تفويض رئيس الصندوق بصلاحيات إضافية للموافقة على القروض والمنح الجديدة، بينما كان آخرون مترددين. وأكدت اللجنة على أهمية النظر في موافقة المجلس

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
		الذيل الأول، الفقرة 170: "إلا أنه ما زال هنالك بنود على جدول الأعمال يمكن من حيث المبدأ التفويض بها لرئيس الصندوق، وخاصة الموافقة على القروض والمنح. ولكن و وحتى بعد إدخال العمل، بإجراء انقضاء المدة عام 2011 للموافقة على القروض والمنح التي تقل قيمتها عن 15 مليون دولار أمريكي، والتي عدلت مؤخرا لترتفع إلى 25 مليون دولار أمريكي، ما زالت 60 بالمائة من القروض موجودة على جداول الأعمال للمناقشة. وقد أظهر المسح الذي جرى لأعضاء المجلس التنفيذي بأن الغالبية العظمى منهم لا تفضل التخلص من هذا البند أو التفويض بصورة كاملة لرئيس الصندوق... ."	للمشروعات هي من أهم المهام المنوطة بالمجلس التنفيذي. وترددت أصداء مثل هذه المخاوف أيضا من قبل أعضاء آخرين في المجلس." محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**التفويض بالصلاحيات لرئيس الصندوق في الموافقة على مقترحات المشروعات والبرامج**. كان هنالك اتفاق عريض على أن تبقى الموافقة على مقترحات المشروعات والبرامج ضمن اختصاصات المجلس التنفيذي، وذلك بهدف تعزيز المزيد من الانخراط في العمليات الجوهرية للصندوق والتفاعل مع المكاتب القطرية والموظفين. إلا أنه يمكن النظر في رفع سقف التمويل للمقترحات التي تعرض على المجلس التنفيذي للنظر فيها بموجب إجراء انقضاء المدة والمراسلة. وقد وفر مكتب التقييم المستقل إيضاحات بأن روح التوصية تتمثل بأن للمجلس التنفيذي على أي حال الحق بطلب النظر في مقترح معين خلال دورة رسمية من دوراته. إضافة إلى ذلك، فقد تم اقتراح إيلاء اهتمام كاف لخيار جعل المجلس التنفيذي يصادق على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك أطر الموارد المخصصة لها."	على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. الإطار الزمني والخطوات التالية: توصي اللجنة بأن يحال هذا الموضوع على المنسقين والأصدقاء، وأن تعرض التوصيات الناجمة عنه على دورة مقبلة للمجلس التنفيذي للنظر فيها. توصي اللجنة بأن يتم تحويل المقترح الذي ينص على أن يوافق المجلس التنفيذي على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى المجلس مباشرة للنظر فيه.
مدونة سلوك أعضاء المجلس التنفيذي		**الفقرة 114:** "يلاحظ التقييم عدم وجود مدونة سلوك لأعضاء المجلس، وهو ما يعتبر شرطاً عادياً يتعلق بالنزاهة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وعلى سبيل المثال، هناك حالات تقدم فيها أعضاء المجلس إلى وظائف في الصندوق. وليس هناك من سبب يمنع انضمام أعضاء المجلس كموظفين في	محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: ... تطوير مدونة السلوك للمجلس التنفيذي (تم الاتفاق	المداولات: عبرت اللجنة عن دعمها القوي لوضع مدونة سلوك لأعضاء المجلس، وأخذت علما بأن هذا البند هو قيد

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
		الصندوق من خلال عملية تنافسية عادية. غير أنه، وكما هو الحال في المؤسسات الأخرى، ينبغي ألا يسمح بذلك إلا بعد فترة "تهدئة" محددة بعد الانتهاء من عملهم في المجلس." الذيل الأول، الفقرة 172: "**تتطلب معايير التسيير الرئيسية مدونة سلوك لأعضاء المجلس التنفيذي كمطلب من مطالب النزاهة وتعد مثل هذه المدونة خاصية اعتيادية بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية.** وقد تم إيلاء أهمية خاصة من قبل الإدارة ومن قبل عدد من أعضاء المجلس للحاجة لفترة تهدئة. فعلى سبيل المثال هنالك حالات يكون فيها الضغط كبير لتعيين عضو من الأعضاء الموجودين في المجلس في منصب إداري أو وظيفي في الصندوق، بما في ذلك مكتب التقييم المستقل فيه. وهذا يتعارض مع فصل السلطات الضروري للدور الإشرافي للمجلس. وكان موضوع مدونة السلوك مطروحا لعدة سنوات، ولا بد من أن تقرر المدونة على الأقل لشأن التضارب في المصالح، وقبول أو إعطاء الهدايا، ووجود فترة تهدئة."	على النظر في هذه القضية التي كانت موضوعا لندوة دراسية غير رسمية عقدها المجلس التنفيذي مع المنسقين والأصدقاء بهدف الرجوع في هذا الموضوع إلى المجلس التنفيذي)." محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**مدونة سلوك ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي.** عبر عدد من الأعضاء عن دعمهم لهذه المبادرة. وقد أحاطت اللجنة علما بأن هذه المسألة من المسائل التي سينظر فيها اجتماع المنسقين والأصدقاء المتوقع عقده بتاريخ 30 يوليو/تموز." *ملحوظة: أثناء اجتماع المنسقين والأصدقاء، تم تأجيل هذه القضية للسماح بمشاورات مع العواصم. وسوف يتم إدخالها مجددا على اجتماع المنسقين والأصدقاء المتوقع عقده في سبتمبر/أيلول.*	المناقشة من قبل المنسقين والأصدقاء، بما في ذلك النظر في خيارات ملموسة أعدها مكتب المستشار العام. وعلاوة على ذلك، أيدت اللجنة قيمة المقارنة المعيارية مع المؤسسات الأخرى. الإطار الزمني والخطوات التالية: أحاطت اللجنة علما بأنه من المقرر النظر في الموضوع بشكل أعمق في اجتماع المنسقين والأصدقاء في نوفمبر/تشرين الثاني.
	إدخال مبادئ توجيهية عريضة لتيسير اختيار الدول الأعضاء لممثليها في المجلس	الفقرة 115: "إن تنوع خلفية أعضاء مجلس الصندوق – نظرا لطبيعته الهجينة بوصفه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة من المؤسسات المالية الدولية – يعزز تنوع الآراء ووجهات النظر في المداولات. على أن الصندوق يفتقر أيضا إلى مبادئ توجيهية لمؤهلات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس (على سبيل المثال، من حيث التجربة والخبرة) إذا ما قورن بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى خاصة. ومع أن من حق الدول الأعضاء ذات السيادة ترشيح أي شخص تراه مناسبا كممثل لها في المجلس، فإن الأخذ بمبادئ توجيهية عامة لتسهيل اختيار الدول الأعضاء لممثليها في المجلس من شأنه	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**مدونة سلوك ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي.** ... بما يتعلق بالاقتراح القائل بإيجاد اختصاصات لممثلي الدول الأعضاء في الصندوق، أوضح مكتب التقييم المستقل أن وجود مبادئ توجيهية عريضة عوضا عن وجود اختصاصات مفصلة هي ما يتم تصوره. واقترح أحد الأعضاء إمكانية تنظيم دورات توجيهية تمهيدية هادفة لأعضاء المجلس للإيفاء بهذا	المداولات: لاحظت اللجنة أن مجموعة معقدة من العناصر تدخل في عملية اختيار ممثلين للدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. وأوصت اللجنة بتأجيل النظر في موضوع المبادئ التوجيهية بانتظار موافقة المجلس التنفيذي على مدونة سلوك أعضاء المجلس.

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
		أن يسهم في نوعية النقاش والكفاءة." الذيل الأول، الفقرة 171: "**إن حقيقة أن المجلس هيئة غير مقيمة وأن الدول الأعضاء وليس الأفراد هم من يعينون لفترة محدودة كأعضاء في المجلس قد تفسر غياب المبادئ التوجيهية للمؤهلات ومدونة السلوك الخاصة بممثلي الدول الأعضاء في المجلس.** وفي حين أنه لا بد من قبول الطبيعة الهجينة للمجلس، إلا أن من شأن وجود توصيف للعمل أو مبادئ توجيهية للمؤهلات التي يتوجب على أعضاء المجلس التمتع بها أن يكون عاملا مساعدا للدول الأعضاء في اختيار ممثليهم وتحسين الخبرات المتوفرة للمجلس. وبمناسبة إدخال التعديلات الضرورية على اتفاقية إنشاء الصندوق فقد يرغب مجلس المحافظين في التعويض عن الافتقار لهذه المبادئ التوجيهية."	الغرض." *ملحوظة: تم تأجيل هذه القضية في اجتماع المنسقين والأصدقاء للسماح بمزيد من المشاورات مع العواصم. وسوف يتم إدخاله مجددا على الاجتماع المقرر في سبتمبر/أيلول.*	الإطار الزمني والخطوات التالية: بعد حل مسألة مدونة السلوك، ستوصي اللجنة إدارة الصندوق بوضع مسودة للمبادئ التوجيهية المقترحة كي ينظر فيها المنسقون والأصدقاء قبيل عرضها على دورة مستقبلية من دورات المجلس.
	السماح لرئيس اللجنة بحكم منصبه بدخول قاعة اجتماعات المجلس التنفيذي عندما لا يكون رئيس اللجنة ممثلا لبلاده في المجلس	الفقرة 116: "حاليا، لا يسمح إلا لممثل بلد ما في المجلس أو نائبه المعين أن يشارك في اجتماعات المجلس. وكانت هناك حالات اتخذ فيها رؤساء لجنة التقييم و/أو لجنة المراجعة مقراً لهم في سفارة بلادهم في روما دون أن يكونوا الممثلين المعينين في المجلس. وقد أثار ذلك تحديات خلال اجتماعات المجلس عندما يحضر الممثل الفعلي، حيث لا يسمح لرؤساء اللجنة في مثل هذه الظروف المذكورة بالمشاركة في دورة المجلس، ما لم يخل له الممثل مقعده. ويحد هذا الإشكال الكفاءة والفعالية، غير أن معالجته ممكنة بسهولة إذا سمح لرؤساء اللجان بحكم منصبهم بالمشاركة." الذيل الأول، الفقرة 173: "**يعاني المجلس التنفيذي من بعض نقاط الضعف المتأصلة في موضوع كونه**	محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: .. عدد ممثلي الدول الأعضاء الذين تتاح لهم الفرصة لحضور اجتماعات المجلس." محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**فعالية دورات المجلس التنفيذي**. ... ومن الناحية اللوجستية، عبّر عدد من الأعضاء عن دعمهم للتوصية بالسماح لممثلين اثنين عن كل بلد في المجلس التنفيذي بحضور دورات المجلس.	المداولات: توصي اللجنة بقوة أن تتم دعوة رئيسي لجنة مراجعة الحسابات والتقييم لحضور دورات المجلس التنفيذي في تلك الحالات التي لا يكون فيها رؤساء اللجان ممثلين معينين في المجلس التنفيذي من قبل بلدانهم. ويمكن النظر في إمكانية مشاركة أكثر من مندوب واحد من كل بلد، رهنا بالقيود اللوجستية. الإطار الزمني والخطوات التالية

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
		هيئة غير مقيمة، ومن الطبيعة الهجينة للصندوق باعتباره مؤسسة مالية دولية ووكالة من وكالات الأمم المتحدة، وكذلك من حقيقة أنه يعمل دون وجود مكانة واضحة له سياسيا. ... وفي بعض الأوقات يحدث هذا الاختلاف كأن يكون رئيس لجنة ومقره روما ليس بالشخص الذي يتم تعيينه رسميا من قبل بلده لحضور دورات المجلس. فإن قصر حق حضور اجتماعات المجلس على الشخص الذي تعينه بلاده يؤدي في هذه الحالة إلى استبعاد رئيس اللجنة من حضور هذه الدورة. ومن بين الحلول العملية الممكنة هي منح رؤساء اللجان الحق في حضور دورات المجلس التنفيذي بحكم منصبهم.	علاوة على ذلك، فإن رئيسي كل من لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم يجب أن يتمتعا بمقعدين دائمين في قاعة المجلس، إضافة إلى تلك التي يحتلها ممثلو دولهم في المجلس. كما دعا عضو أيضا لأن يُمنح ممثلو الأعضاء في المجلس فرصة حضور دورات مجلس المحافظين."	سوف يعرض قرار لهذا الغرض على الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي.
لجنة مراجعة الحسابات	النشر الكامل لوثائق لجنة مراجعة الحسابات	الفقرة 117: "... وبالإضافة إلى ذلك، فإنهما [لجنة مراجعة الحسابات] تستعرضان الوثائق الهامة الأخرى غير المعروضة على المجلس. وتتاح جميع وثائق لجنة التقييم للجمهور من خلال موقع الصندوق، على أن هذا لا ينطبق على لجنة المراجعة، وقد يكون من المفيد النظر في ذلك توخياً لتعزيز الكفاءة في الاتصالات والشفافية والمساءلة." الذيل الأول، الفقرة 175: تتاح جميع وثائق لجنة التقييم للجمهور من خلال موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على لجنة مراجعة الحسابات. ولعله من المجدي النظر في هذا الموضوع للتوجه صوب تعزيز الشفافية والمسألة."	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**نشر وثائق لجنة مراجعة الحسابات**. أعلم أعضاء لجنة التقييم بأنه وفي حين أن هذه الوثائق لا تخضع لسياسة الصندوق الحالية بشأن نشر الوثائق، إلا أن بإمكان المجلس التنفيذي أن يقر توسيع هذه السياسة بغية زيادة الشفافية. إلا أنه نظرا لطبيعة بعض الوثائق المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات، لا بد من الإبقاء على بعض القيود على نشر وثائقها."	المداولات: سعت لجنة التقييم للحصول على إيضاحات بشأن طبيعة وثائق لجنة مراجعة الحسابات التي سيتم تقييد نشرها. الإطار الزمني والخطوات التالية: أشارت اللجنة إلى توفير خطة العمل وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها للجنة مراجعة الحسابات كمعلومات أساسية لتيسير مناقشة مقترح الميزانية لعام 2014 في اجتماعها في سبتمبر/أيلول. توصي لجنة التقييم لجنة مراجعة الحسابات باستعراض سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق لأنها تتعلق بوثائق لجنة مراجعة الحسابات وإبلاغ المجلس

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
				التنفيذي بهذا الشأن.
	الحصول على الدراية التقنية/ المهنية من خارج اللجنة لدعم إشرافها على الموارد المالية للصندوق	الفقرة 118: "ويجد التقييم أنه، تمشيا مع الاتجاه السائد في القطاعات المالية والتجارية بشكل عام، ينبغي للجنة المراجعة أن تنظر في الحصول على الدراية المهنية/التقنية من خارجها لدعم ممارستها للرقابة على الموارد المالية للصندوق." الذيل الأول، الفقرة 174: "**تعتبر التحضيرات التي تقوم بها اللجنة دعما لعمل المجلس، كما هو الحال بالنسبة لجميع المؤسسات المالية الدولية، ضرورية لقدرة المجلس على التعامل مع القضايا السياساتية والاستراتيجية والقيام بمهامه القانونية.** ... وهنالك فرص لتعزيز دور لجنة مراجعة الحسابات في الصندوق، إذ تتطلب لجان مراجعة الحسابات في وقتنا الحالي، سواء كانت تابعة لشركات أو منظمات مالية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، الخبرة في الضوابط وإدارة المخاطر بين أعضائها. وقد أدى إضفاء الصبغة المهنية والإصلاحات التي أدخلت على الإدارة المالية للصندوق إلى رفع سوية القضايا المالية التي تشتد الحاجة لمناقشاتها. وتشير الخبرة من قطاع الأعمال إلى إمكانية كسب فوائد من اجتذاب أشخاص خارجيين يتمتعون بالخلفية المطلوبة كأعضاء أو كمستشارين في لجان مراجعة الحسابات. إلا أن اختصاصات اللجنة لعام 2009 لا تسمح بالاستعانة بخبرات خارجية إلا في الحالات الاستثنائية وشريطة وجود مجال في الميزانية. وهناك حاجة لتعديل اختصاصات اللجنة لجعل وجود المشورة الخارجية أمرا اعتياديا في الاجتماعات الهامة جدا بالنسبة لدور لجنة الإشراف على القضايا المالية."		المداولات: طلبت لجنة التقييم تلقي التوجيهات من لجنة مراجعة الحسابات بشأن الحاجة إلى الدعم التقني والتكاليف التي ينطوي عليها ذلك. الإطار الزمني والخطوات التالية: توصي لجنة التقييم بأن تستعرض لجنة مراجعة الحسابات هذه المسألة وتقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي عنها مع إيلاء اهتمام خاص لمضامين التكاليف المحتملة للاستعانة بالخبرة الخارجية.
	تعزيز التقارير التي ترفعها لجنة مراجعة الحسابات	الفقرة 118: "غير أن تقارير اللجنتين إلى المجلس لا تشير دائما بوضوح إلى التوصيات التي ترغبان في أن يعتمدها المجلس، وإلى القضايا الخلافية الأخرى	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**وضوح تقارير اللجنة المرفوعة إلى المجلس**. أحاطت الأمانة	المداولات:

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
	للمجلس التنفيذي وتسليط الضوء على التوصيات والقضايا الخلافية المتبقية	التي ترغبان في أن ينظر فيها المجلس. ومن شأن القيام بذلك بشكل منهجي أن يمكن المجلس من التركيز على مسائل مختارة ومن تعزيز الكفاءة." الذيل الأول، الفقرة 177: "**ما زال الطلب المتطور بصورة سريعة لأعضاء الهيئات الرئاسية للاضطلاع بالإشراف والقيادة الاستراتيجية لنموذج العمل المتغير في الصندوق لا يحظى بالاهتمام الكافي من أعضاء المجلس التنفيذي ومن إدارة الصندوق نفسها.** .... يعتبر نطاق وجودة التقارير المرفوعة إلى المجلس في الوقت المحدد لها عناصر مقررة رئيسية لقدرة المجلس على الإيفاء بمهامه الإشرافية بصورة ملائمة ولجعل إدارة الصندوق خاضعة للمساءلة. ويجب أن تركز مناقشات اللجنة على ما هو هام، وأن تركز تقارير رؤساء اللجان المرفوعة إلى المجلس على التوصيات التي يتوجب على المجلس اتخاذها وعلى القضايا التي تتطلب المزيد من المناقشة."	العامة علما بالمقترحات الواردة لزيادة الوضوح، وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات المرفوعة إلى المجلس."	تدعم لجنة التقييم بصورة قوية تعزيز السجلات الرسمية المرفوعة للمجلس التنفيذي للنظر فيها. الإطار الزمني والخطوات التالية: سيضمن مكتب سكرتير الصندوق ملاحظة هذه التوصية.
لجنة التقييم	تعزيز التقارير التي ترفعها لجنة التقييم إلى المجلس التنفيذي وتسليط الضوء على التوصيات والقضايا الخلافية المتبقية	الفقرة 118: "غير أن تقارير اللجنتين إلى المجلس لا تشير دائما بوضوح إلى التوصيات التي ترغبان في أن يعتمدها المجلس، وإلى القضايا الخلافية الأخرى التي ترغبان في أن ينظر فيها المجلس. ومن شأن القيام بذلك بشكل منهجي أن يمكن المجلس من التركيز على مسائل مختارة ومن تعزيز الكفاءة." الذيل الأول، الفقرة 177: "**ما زال الطلب المتطور بصورة سريعة لأعضاء الهيئات الرئاسية للاضطلاع بالإشراف والقيادة الاستراتيجية لنموذج العمل المتغير في الصندوق لا يحظى بالاهتمام الكافي من أعضاء المجلس التنفيذي ومن إدارة الصندوق نفسها.** .... يعتبر نطاق وجودة التقارير المرفوعة إلى المجلس في الوقت المحدد لها عناصر مقررة رئيسية لقدرة المجلس على الإيفاء بمهامه الإشرافية بصورة ملائمة ولجعل إدارة الصندوق عرضة خاضعة للمساءلة. ويجب أن تركز	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**وضوح تقارير اللجنة المرفوعة إلى المجلس.** أحاطت الأمانة العامة علما بالمقترحات الواردة لزيادة الوضوح، وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات المرفوعة إلى المجلس."	كما هو وارد أعلاه

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
		مناقشات اللجنة على ما هو هام، وأن تركز تقارير اللجنة المرفوعة على توصيات التي يتوجب على المجلس اتخاذها وعلى القضايا التي تتطلب المزيد من المناقشة."		
المنسقون والأصدقاء	توثيق القرارات في محاضر اجتماعات المنسقين والأصدقاء لأغراض شفافية العملية وأيضا لتحسين تدفق المعلومات والاتصالات	الفقرة 119: "بالنظر إلى طبيعة المجلس كهيئة غير مقيمة، تتوفر للصندوق آلية غير رسمية لضمان استمرارية الحوار بين الدول الأعضاء وبين إدارة الصندوق في فترات ما بين دورات المجلس، وهي الآلية المعروفة باسم "قائمة منظمي الاجتماعات والأصدقاء". وتثار المسائل الهامة وكثيراً ما يتم حلها من خلال هذا المنبر. ومع ذلك، فإن هذه الآلية تبقى آلية غير رسمية. وقد يكون من المفيد النظر في إنشاء ممارسة توثيق القرارات في محاضر الاجتماعات لتوفير الشفافية في العملية فضلا عن تحسين تدفق المعلومات والاتصالات، على غرار ما يجري في الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس.:	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "**المنسقون والأصدقاء.** ردا على بعض التساؤلات بشأن إجراءات الإبلاغ عن اجتماعات المنسقين والأصدقاء، أعلمت اللجنة بأن هناك مذكرات عن الاجتماعات بين المنسقين والأصدقاء ورئيس الصندوق، تحرر وتوزع على المشاركين في الاجتماع. ويمكن أن يتم توزيع هذه المذكرات ضمن القوائم من قبل المنسق ذي الصلة؛ ومن فوائد ذلك أيضا أنه يسمح لجميع الأعضاء بتوفير مدخلات في جداول أعمال هذه الاجتماعات."	المداولات: تدعم لجنة التقييم بشدة تعزيز التوجيهات الموجودة في سجلات اجتماعات المنسقين والأصدقاء. الإطار الزمني والخطوات التالية: تم تشجيع منسقي القوائم على تشاطر المذكرات الناشئة عن اجتماعات المنسقين والأصدقاء مع باقي أعضاء القوائم.
تصنيف الدول الأعضاء في الصندوق في ثلاث قوائم	استعراض أهمية نظام القوائم	الفقرة 121: "وهي تتعلق بتصنيف الدول الأعضاء في الصندوق في ثلاث قوائم (ألف وباء وجيم). والمسألة هذه مسألة أساسية، لأن لنظام القوائم آثار بعيدة المدى على التسيير وإسماع الصوت والتمثيل، وبالتالي على فعالية وكفاءة كامل هيكل الهيئات الرئاسية في الصندوق. وقد كان نظام القوائم (أو الفئات الأولى والثانية والثالثة كما كانت تسمى في السابق) مناسباً للصندوق عند تأسيسه. غير أنه قد يكون من المفيد النظر فيما إذا كان النظام لا يزال ذا صلة في السياق العالمي الحالي، وخاصة في ضوء التطور الاقتصادي والتنموي والجيوسياسي للدول الأعضاء في الصندوق على مر السنين. ولم يلق هذا التطور دراسة واسعة، غير أنه يعتبر موضوعاً له آثاره على الكفاءة ويتعين أن يعالج في المستقبل."	محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: هيكلية القوائم؛ ... – تدوير عضوية الهيئات الرئاسية في الصندوق."	المداولات: أحاطت لجنة التقييم، ومع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الحيوية لهذه القضية وحساسيتها وتعقدها، بالمعلومات التي يجب إدراجها في التقييم المؤسسي لعملية تجديد موارد الصندوق والتي ستوفر المزيد من المدخلات بشأن هذا الموضوع. وأشارت اللجنة بأنه من المحتمل لهذه القضية أن تغدو أكثر أهمية مع تطلع الصندوق للمستقبل. الإطار الزمني والخطوات التالية:

الهيئات الرئاسية	التوصيات والتدابير	الإشارة إلى التقييم المؤسسي	مداولات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) والدورة السابعة السبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013) ، وصلتها بكل قضية	مداولات الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)
		الذيل الأول، الفقرة 163: "**من نقاط قوة الصندوق أن العوامل المشكلة لهيئاته الرئاسية وخاصة المجلس لا تشعر بأن تمثيلها منقوص.** ... إن تقسيم الدول الأعضاء في الصندوق ضمن القوائم ألف وباء وجيم يضمن أن تكون المجموعات الثلاث (وهي بصورة تقريبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط والدول النامية) والتي شكلت الصندوق منذ بدايته، ممثلة على الدوام في جميع اجتماعاته. ويعتبر دور البلدان المشكلة للقائمتين ألف وباء مكملا لنظام القوائم، كما أنه ينظم التناوب بين الأعضاء والأعضاء المناوبين أو الغياب المؤقت عن حضور دورات المجلس. وفي حال القائمة جيم فإن وجود ثلاث قوائم فرعية فيها يفي بدور مماثل. وفي الوقت نفسه لا بد من الإشارة إلى أن هيكلية القوائم تنطوي على بعض الجمود فيما يتعلق بالتمثيل في المجلس (وفي اللجان) من خلال السماح لعدد محدد من المقاعد لكل قائمة من القوائم. ولم يكن ذلك ليشكل مشكلة فيما لو بقيت المساهمات النسبية للقوائم في تجديدات الموارد مستقرة، إلا أن مساهمات القائمة باء قد تراجعت بصورة حادة مع مرور الوقت في حين ازدادت مساهمات القائمة جيم بصورة قوية. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع قد لا يتسم بإلحاح شديد إلا أنه مسألة لا يجب التغاضي عنها وتجاهلها."		يوصي التقييم المؤسسي بإعادة النظر في هذا الموضوع بعد تقديم التقييم المؤسسي النهائي لعمليات تجديد موارد الصندوق. وبعد هذا النقاش، يمكن اعتبار هذه القضية موضوعا مناسبا للنظر فيه خلال مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق.